فرضيات النموذج الكنزي :يقوم النموذج الكنزي على عدة فرضيات تتعارض مع فرضيات النموذج الكلاسيكي وأهمها:

- انتقد كينز فكرة قانون ساي للمنافذ الذي ينص أن العرض يخلق الطلب، و هو ما نتج عنه الكساد في الأزمة، فكينز يعتقد أن الطلب يخلق العرض أي عندما يكون هناك استهلاك و بالتالي يكون هناك طلب فحتما سيكون هناك عرض ما هو و يجنب الكساد، ما هو و جعله يدعو لتحقيق **الطلب الفعال**؛

– إمكانية توازن الاقتصاد في حالة التشغيل الناقص، إذ أن الكلاسيك يرون بأن الاقتصاد يتوازن في حالة التشغيل التام، وبما أن العرض يخلق الطلي الخاص به فان الاقتصاد دائما يكون متوازن وفي حالة التشغيل التام. ولقد انتقد كينز هذه الفكرة وكان دليله أزمة 1929حيث كان العرض أكبر من الطلب ولم يحدث التوازن و عليه يمكن للاقتصاد أن يتوازن من عدة مستويات في بما ذلك مستوى الاستخدام التام؛

- أكد كينز على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن، فهو لا يؤمن بفرضية اليد الخفي لآدم سميث التي تنص على أن الاقتصاد يعود إلى حالة التوازن تلقائيا، وإنما نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال السياسة المالية والنقدية؛

- انتقد كينز فكرة أن للنقود دور حيادي اي وسيط للتبادل (أفكار النظرية الكلاسيكية)، وإنما أكد على أن النقود تلعب دورا حيويا في تسيير الاقتصاد (مخزن للقيمة) لأنه من غير الممكن فصل الاقتصاد العيني (الحقيقي) عن الاقتصاد النقدي و اعتبارهما وجهان لعملة واحدة و عليه تطلب النقود لأغراض التبادل و المضاربة و الاحتياط.

-حسب كينز يلعب سعر الفائدة دورا مهما في تحديد مستويات الإنتاج و الاستخدام و ذلك من خلال تأثيره على الطلب الاستثماري الذي يؤدي بدوره إلى التأثير على مستوى الإنتاج، عكس الكلاسيك الذين يعتبرون سعر الفائدة هو ثمن الامتناع عن الاستهلاك مقابل الادخار؛